طرح "سابك" يكشف قبضة السلطة على الاقتصاد

نبأ – تحت غطاء "إعادة الهيكلة"، أعلنت شركة "سابك" للكيماويات؛ إحدى أذرُع الدولة الاقتصادية، عن تقييمها لطَرْحٍ عامّ أوّلي لوحدة الغازات الصناعية، ما عُدّ في نظَر مُراقبين مُحاولةً لتسييل أُصول الدولة بُغيةَ تعويض العجز المالي المُتزايد وسَدّ الديون المُتراكِمة.

الطرحُ المحتمَل عكسَ توجُهًا مُتسارعًا نحو الخصخصة، دون شفافية. وفي وقت يُعاني فيه المواطن من ارتفاع تكاليف المعيشة وتقلّص الدعم، تُباع أصول محلية في السوق لصالح فئة ضيّقة منَ المُنتفِعين، ما يُعتبَر امتدادًا لنهج اقتصادي تُدار مِن خلاله ثروات البلاد بقراراتٍ فوقيّة. كما أنّ توقيت الطرح يُثير الريبة، إذ يتزامن مع محاولاتِ النظام تحسينَ صُورته عبر مشاريع استعراضية، بينما واقع الداخل يزداد هشاشة.

"سابك" التي كانت رمزًا للتنمية الصناعية المحلية، تتحوّل اليوم إلى أداة بيَد السُلطة لتمويل مغامراتها، حيث لا يجب على مستقبل الاقتصاد السعودي أن يكون رهنَ قراراتٍ ارتجاليّة، بل يتطلّب دراسة جدوى ورؤية تشارُكية تُعيد الاعتبار للمواطن الذي باتَ مجرّد متفرّجٍ على بيْع مقدّرات البلاد قطعةً قطعة.